

اختلف الفقهاء حول تحديد أركان الحق، فمنهم من يرى أن الحق له ركنان أساسيان وهما في حين يذهب بعضهم الآخر إلى القول إن للحق ثلاثة أركان وهي الأشخاص ويرى قسم ثالث من الفقهاء أن أركان الحق خمسة وهي الأشخاص والمحل والحماية القانونية والمضمون والسبب. ولكن الأرجح أن أركان الحق ثلاثة وفق ما ذهب إليه الرأي الثاني في الفقه، وذلك لأن المضمون والسبب اليعدان من أركان الحق بالمعنى الدقيق للكلمة. فمن قال إن السبب هو ركن من أركان الحق قصد به السبب المنشئ، وسبب الحق بهذا المعنى هو وقائع أو تصرفات قانونية تؤدي إلى نشوء ويترتب على ذلك تعدد مصادر الحق، كالعامل غير المشروع والوادة والوفاء والعقد والإرادة ويستخلص من ذلك أن سبب حق المضرور في التعويض هو العمل غير المشروع الذي ارتكبه الملتزم بالتعويض، وسبب حق المؤجر في باتفاق بين إرادته وسبب حق الموصى له في محل الوصية هو إرادة الموصي وحدها التي أنشأت أما مضمون الحق فيختلط بمحله، إذ إن بعض الفقهاء ميز بين محل الحق ومضمونه بالنسبة إلى الحق الشخصي وذلك عندما يكون الالتزام المترتب على المدين، ومثال ذلك التزام البائع بتسليم المبيع عندما يكون منقولاً معيناً المدين يدفع المبلغ من النقود المترتب في ذمته، ففي هذا النوع من الالتزامات يكون الشيء هو محل ويكون لصاحب هذا الحق سلطة غير مباشرة عليه لأنه ال يستطيع الوصول إليه إل أما مضمون الحق فهو الإعطاء الذي يجب على المدين القيام به. ويستخلص مما تقدم أن أركان الحق ثلاثة وهي: أوال الأشخاص: ال يمكن أن ينسب الحق إل إلى الأشخاص. وأشخاص الحق droit du Sujets إما أن يكونوا طبيعيين أو اعتباريين. وأشخاص الإيجابيون هم أصحاب الحق، السلبيون فهم الذين تقع على عاتقهم الالتزامات المقابلة للحقوق وبالتالي يلتزمون باحترامها، ويترتب على ذلك أن كل حق ال بد فيه من شخص إيجابي وهو صاحب الحق، إذ إنه يستأثر وحده بما يخوله له حقه من مكنات وقدرات. ونتيجة ذلك قام المترادف في المعنى القانوني بين مصطلح «صاحب الحق» ومصطلح «الشخص». فوجوده ضروري في الحق الشخصي، إذ إنه بالتعريف رابطة أو عالقة قانونية بين في حين أن وجوده ليس ضرورياً في الحق العيني الذي هو سلطة مباشرة لشخص على وبالتالي فإن الحق العيني ليس له سوى شخص واحد وهو صاحب الحق. يلتزم جميع الناس باحترام الحق العيني وعدم عرقلة استعمال صاحبه له. ثانياً المحل: ال يكفي أن يكون للحق صاحب حتى يقوم، وإنما ال بد أن يكون له محل أيضاً. و محل الحق هو الشيء أو العمل الذي يقع عليه. وعندما يكون محل الحق شيئاً فهو إما أن يكون سواء تعلق به الحق مباشرة كما في الحق العيني، أم بصورة غير مباشرة كما في وإما م فحق الملكية هو حق عيني، وبالتالي فمحله هو الشيء المادي الذي تقع عليه الملكية كالسيارة والدراجة وجهاز الهاتف النقال. وحق الملكية الفكرية هو حق عيني محله شيء معنوي، ومثال ذلك حق المؤلف ومحله الأفكار التي عبر عنها في مؤلفه. فإن هذا الشيء يعد محالاً غير مباشر للحق الشخصي يمكن لصاحب الحق الوصول إليه عن طريق إجبار الملتزم بإعطائه. وبالتالي فإن الإعطاء يعد في مثل هذه الحال أما إذا كان محل الحق عمالاً، فهو إما أن يكون إيجابياً كالقيام بعمل، ويشترط في محل الحق عندما يكون عمالاً تكون مطلقة أي أن يكون العمل مستحيلاً للالتزام، في ذاته ال يستطيع أي شخص أن يقوم به، أما إذا كانت الاستحالة نسبية بحيث يستحيل على بعض فال يؤثر على قيام الالتزام وكذلك الحق. العمل أن يكون معيناً وغير مخالف للنظام العام أو ثالثاً الحماية القانونية: ال يمكن لصاحب الحق أن يتمتع بالسلطات والقدرات التي يمنحها له وبمعنى آخر إل إذا كان القانون يحمي حقه من أي اعتداء قد وحتى يستحق صاحب الحق هذه الحماية يجب أن يستعمل حقه استعمالاً مشروعاً، أما إذا تعسف في استعمال حقه فال يستفيد من الحماية التي وتمثل هذه الحماية بالمؤيد أو الجزاء الذي يفرضه القانون في حال والمؤيد بهذا المعنى هو من أهم خصائص القاعدة القانونية. وبالتالي فإن احترام القاعدة القانونية يؤدي في الوقت ذاته إلى احترام الحق الذي ويترتب على ذلك أن المؤيد الذي يضمن احترام الحق هو ذاته الذي يضمن احترام القاعدة وقد نص القانون على وسائل عديدة لضمان حماية الحق، والن العناصر السالفة من الهمية بما كان سنفصلها في مباحث مستقلة .